

لمصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب

توفيق قريرة

ويرى ابن الخشاب أن العلامات هي التي ترتبط بالتعريف حتى في أبواب الكلم الثلاثة الرئيسية إذ "لكل منها - في رأيه - حدّ وعلامات واشتقاق فالحد يحصر ذات المحدود والعلامة تعرّفه والاشتقاق يكشف عن وضع لفظه"¹.

وهذا الرأي هو من الدقة بمكان لأنه بني على فهم حقيقي للترابط بين للمتصورات النحوية إذ هي تترايط فيما بينها ترابطا تقابليا ولا يتميز واحد منها عن الآخر إلا بواسطة العلامة سواء أكانت ذات وجود حضوري أم كانت ذات وجود عديم.

إن المتصورات النحوية وإن تأسست على مفهوم "التقابل السلبي" فإن هذا الضرب من التعالق بينها لم يكن الوحيد، بل إن التعالق العلامي بين المتصورات النحوية كان - فيما بدا لنا - شكلا ذا نسيج من العلاقات المتعددة والمتداخلة التي لا يمكن أن يحويها هذا التقسيم الثنائي بين موسوم بعلامة² وغير موسوم بها³. وهذه العلاقات موجودة سواء بين المتصورات المتقابلة تقابلا جدوليا أو المتقابلة تقابلا نسقيا.

ولذلك سنسعى إلى استخراج الأشكال المختلفة التي تظهر فيها هذه العلاقات انطلاقا من هذين المستويين وهدفنا الأساسي البحث فيما تقدمه هذه العلامات من تعريفات وهدفنا الفرعي رسم شكل حقيقي لشبكة هذه التعالقات العلامية.

1-2 - العلامات وتحديد أقسام الكلام

بما أن لكل قسم من أقسام الكلام الثلاثة حدا وعلامات كما بين ابن الخشاب، فإن النحاة حاولوا رصد جملة العلامات التي يتميز بها كل قسم فضلا عن ضبط حدودها.

1-2-1 - علامات الاسم

لم يكن ثمة اتفاق بين النحاة في عدد علامات الاسم⁴ ولا في كيفية تصنيفها ولا في أيها أهم، فابن الخشاب يقسمها تقسيما ثنائيا حسب موضع العلامة من الاسم فيقول: "وأما علاماته فتتقسم قسمين لفظية ومعنوية فاللفظية إما أن تلحقه في أوله أو في آخره"⁵...

¹ المرجل 5.

² marqué.

³ non-marqué.

⁴ ذكروا أكثر من 30 علامة للاسم انظر السيوطي، الأشباه والنظائر 9/2.

⁵ المرجل 8.

العلامات اللفظية هي حروف المعاني، التي تختص بالأسماء وتستفيد معانيها منها دون الأفعال. وقد أقام ابن الخشاب فكرة العلامة هنا على "الإلحاق" أو ما يسميه غيره من النحاة كابن يعيش بـ"التعلق"¹ وهو أن يقترن الحرف بالاسم (أو الفعل وبالجملة عموما) أولا أو وسطا أو آخرًا لإضافة معنى يحتاجه اللفظ المفرد والسياق.

وهذه القرائن اللفظية، إن عرفت الاسم، فمن جانب كونها قد أثبتت فيه من المعاني ما لا يفيد غير الاسم: كالتعريف والجر والتصغير والتنوين والجمع والتثنية وغيرها وجميعها أدخل فيما يمكن تسميته بمقولات الاسم وهي التعيين والجنس والعدد فضلا عن الإعراب.

أما العلامات المعنوية فإنها خصائص دلالية لا يمكن أن يقوم بها إلا الاسم ولا تنجز إلا عند انعقاده مع غيره من الأسماء وتركبه معه وهذا ما يفهم من الإخبار عنه والإخبار به (الإسناد، الإسناد إليه) وقد تنجز عند انعقاد الاسم مع غيره في الجملة (الفعل) فيكون الاسم فاعلا ومفعولا.

فالفرق بين العلامات اللفظية أو المعنوية أن الاسم في العلامات الأولى يفيد معنى من المعاني المذكورة بواسطة حرف ملفوظ به (أو كالمملفوظ به: الإضافة) بينما يفيد في العلامات الثانية المعنى بذاته من خلال التركيب (لا التعلق أو الإلحاق كما في العلامات الأولى).

فالمعاني الدلالية إنما هي الوظيفة التي تكون للاسم في الجملة نعني دوره في بناء الجملة من ناحية وفي المساهمة في تحديد مختلف المعاني النحوية فيها. ولقد حاول ابن الخشاب من خلال العلامات اللفظية والمعنوية رصد مختلف السمات الشكلية والمضمونية التي تجعل الاسم يتميز عن قسيمي الفعل والحرف.

وعلامات الاسم ليس لها نفس الأهمية، فالنحاة يقدمون منها ما يرونه أساسيا في تمييزه عن غيره لأنهم ليسوا على اتفاق تام في أيها يستحق التقديم المطلق.

فالمبرد يعتبر الجر قرينة القرائن إذ يقول بعد تعريف الاسم: "وتعتبر الأسماء بواحدة كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم وإن امتنع من ذلك فليس باسم"².

¹ ش.م. 2/8.

² المقتضب 3/1.

أما ابن هشام فيرى في الإسناد إليه "أنفع علامات الاسم"¹ لأنها علامة تتعرف بها بعض الأسماء وتتأكد اسميتها. (فما) الموصولة الاسمية لاتتميز عن (ما) الموصولة الحرفية إلا بهذه العلامة.

وهكذا فإن النحاة قد نظروا إلى العلامات الاسمية نظرة مراتبية فأنفعها هي أكثرها اطرادا وأقربها إلى جمل الاسم ينماز عن غيره بها. وهذا ما يفسر اعتداد بعض النحاة بهذه العلامات المقدمة على غيرها قصد تحديد الاسم.

ولقد ذكرنا نماذج من تلك التعريفات التي اعتبرها البطلوسي رسوما لاترقى إلى مراتب الحدود. وقد ركز فيها أصحابها على خصائص "الإخبار عنه"، والجر والتنوين والإضافة والتعريف باللام. وعدوا ما دخلته خصيصة من هذه الخصائص اسما. إلا أن هذا القول مردود لأن الخصائص أو العلامات تطرد ولا تنعكس. وإذا كان النحاة قد ربطوا بين وجود هذه العلامات وتحقق معنى الاسم فإنهم لم يربطوا دائما بين تلك العلامات ربطا علائقيا من شأنه أن يبين الكيفيات التي تتعامل بها من ناحية وأن يبين ما لذلك التعامل من دور في تعريف الاسم من ناحية ثانية. ونحن لا ننفي مع ذلك وجود بذور في هذا الاتجاه أي دراسة ما بين العلامات من تقابل قد يفضي إلى تعريف الاسم. وسنحاول من جهتنا دراسة التعالق الثنائي في علامات الاسم لبيان ما بينها من تكامل وتعادل في تعريف الاسم.

2-1-1-1 - التعالق بين علامات الاسم

أ - التعالق بين "التعريف (باللام)" والتنوين ودوره في تعريف الاسم

لقد اشتهر عند النحاة أن يتقابل التعريف والتنكير وهو تقابل سلبي دلالي ذو أثر لفظي بوجود علامة التعريف أو بعدمها.

والحق أن التقابل يوجد كذلك بين علامة التعريف وعلامة التنوين بل هو في رأينا التقابل العلامى الأصلي و يظهر في الجوانب التالية:

- الإلحاق: لام التعريف تلحق الاسم أولا. ≠ التنوين يلحق الاسم أخيرا.

¹ شرح شذور الذهب 25.

- الأداء: لام التعريف تثقل الاسم (المعرفة أثقل من النكرة: ش م 57/1).

≠ التنوين دال على خفة الاسم" (المرتل 9).

- الوظيفة: لام التعريف للتعريف. ≠ التنوين للتنكير في الأصل.

وفي ضوء هذا التقابل يصبح من الأكثر دقة أن نعتبر الاسم النكرة، لا الاسم الذي خرجت منه اللام بل الاسم الذي يقتدر فيه خروجها في الأصل بالتنوين. وبذا نعلم أن الألف واللام ليست هي الخصيصة وإنما هو هذا التقابل بين العلامتين وما يقتضيه كل منهما.

وإذا كان من الممكن في الاسم أن يجمع التعريف والتنوين معا في الاسم المعرف تعريفا معنويا (الأعلام) إلا أن ذلك لا يمكن أن يكون في المعارف تعريفا لفظيا (الدخل عليه الألف واللام)، فهذا الضرب الأخير هو المذكور في جدول علامات الأسماء. أي أن التقابل بين التعريف والتنوين يكون في الأسماء ذات التعيين المقيد ويخرج منها العلم ذو التعيين المطلق¹ ويدخل في التعيين المقيد ضربان المعرف باللام والمعرف بالإضافة وسنعود إلى التعالق بين التعريف والتنوين والإضافة لاحقا.

بل إن التنوين ليبدو منسجما مع التنكير متقابلا مع التعريف حتى في بعض الأعلام غير المنصرفة تلك التي تفتقد التنوين علامة تمكنها إذ ترد إليها علامتها إذا ما قصد المتكلم التنكير كأن يقول: (لقيت أحمدًا) إذا مر بواحد ممن اسمه (أحمد) فالتنوين هنا علامة تنكير ولذلك ينبغي أن يقال: (لقيت أحمد) بغير تنوين إذا كان الملقى شخصا معرفة².

وما يهمننا هنا هو أن نثبت أن التعالق بين التعريف بواسطة اللام والتنوين إنما هو تعالق بالتخارج بمعنى أننا لانجد العلامتين معا في اسم الجنس فدخل اللام يعني خروج التنوين والعكس.

وإذا كان التنوين لا يقابل التعريف إلا في الأسماء المتمكنة من الإعراب فلأن التنوين المقصود عند النحاة هو "تنوين التمكين" أو "التمكين" وليس غيره من ضروب التنوين يقول ابن يعيش: "ومن خواص الاسم "التنوين" والمراد بالتنوين ههنا تنوين التمكين"³.

¹ الايضاح 123/1.

² انظر هذا المثال في ش.م. 29/9

³ ش.م. 25/1.

ورغم ذلك فإن النحويين بدءاً من سيبويه قد أشاروا إلى أن التنوين يمكن أن يكون دليلاً في بعض الأسماء المبنية على التنكير ومميّزاً لها عن المعرفة فقولك (عَمْرَوِيَّة) من غير تنوين أو (سيبويه) هو قول يؤكد معنى التعريف في الاسم أما قولك (عمرويه) و(نفظويه) و(سيبويه) بالتنوين يؤكد معنى التنكير فيه يقول صاحب الكتاب: "ليس اسم يشبه الأصوات فيكون معرفة إلا لم ينون وينون إذا كان نكرة ألا ترى أنهم قالوا هذا (عَمْرَوِيَّة) و(عَمْرَوِيَّةِ آخِر)"¹.

ويعرف صاحب المرتجل بهذا التنوين قائلاً إنه "تنوين يلحق الاسم المبني فرقا بين المعرفة والنكرة كقولك (صَهْ وَصَهْ) و(مَهْ وَمَهْ) فهذا الاسم وما جرى مجراه إذا لم تنونه كان معرفة وإذا نونتته كان نكرة فإذا قلت (صَهْ) كان كأنك قلت: (افعل السكوت) وإذا قلت: (صَهْ) كان كأنك قلت (افعل سكوتا)"².

إن اتساع التناوب بين التنوين والتعريف يخرج بهذا الشكل عن الحدود التي يمكن أن تنحصر فيها وظيفته التنوين - بما هو علامة مفردة - بأن ترتبط فقط بالاسم المتمكن. لأن مفعول التقابل العلامى ينبغي أن يشمل الاسم بمختلف أنواعه: سواء أكان معرباً أم مبنياً.

ب - التعريف باللام / النداء

النداء خصيصة من خصائص الأسماء تساهم عند ارتباطها بالتعريف اللفظي في تمييز الاسم عن غيره.

يتقابل النداء والتعريف باللام تقابلاً بالتخارج تماماً كتقابل التعريف والتنوين. يقول سيبويه: "واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادي اسماً فيه (الألف واللام) البتة إلا أنهم قد قالوا (يا الله اغفر لنا) وذلك من قبل أنه اسم يلزمه (الألف واللام) لا يفارقانه وكثير في كلامهم فصار كأن (الألف واللام) فيه بمنزلة (الألف) و(اللام) التي من نفس الحروف"³. فالنداء إنما هو بدل من التعريف ولا يمكن أن تلتقي علامتان دالتان على معنى واحد. يقول صاحب الكتاب ناقلاً عن الخليل: "وزعم الخليل رحمه الله أن (الألف) و(اللام) إنما منعهما أن يدخل في النداء من قبل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة وذلك أنه

¹ الكتاب 199/2
² المرتجل 9.
³ الكتاب 195/2

إذا قال: (يا رجُلُ) و(يا فَاسِقُ) فمعناه كمنى (يا أَيُّهَا الْفَاسِقُ) و(يا أَيُّهَا الرَّجُلُ) وصارت معرفة لأنك أشرت إليه وقصدت قصده"¹.

ويصرح سيبويه بالعلاقة القائمة بين النداء والألف واللام مصطلحاً على ذلك "بالبدل" إذ يقول: "وصار هذا بدلاً في النداء من الألف واللام واستغنى به عنهما"². فمعنى العلاقة البدلية بين علامتي النداء والتعريف باللام أنهما لا تجتمعان في استعمال واحد لقيامهما بنفس الوظيفة التعيينية مع اختلاف في أن الأولى علامة تلحق الكلمة المفردة بينما لا يفيد النداء التعيين إلا إذا كان في التركيب النسقي. وقد يرجع ذلك إلى الخلاف بين العلامة اللفظية اللاحقة والعلامة المعنوية بواسطة النداء.

ونحن نقف هنا على ضرب ثان من التعالق بين علامات الاسم تختلف عن التعالق السابق بين التعريف والتنوين ويتأسس على البدلية أو العوض وهو ما سنصطلح عليه "بعلاقة الاستبدال" وهي علاقة تفترض وجود عنصرين وظيفتهما تؤدي بأن ينوب عنصر منهما مناب الآخر ولذلك فإن حضورهما معاً في النسق ممنوع لكونهما يشغلان وظيفة واحدة هي التعيين، وإن كان يختلف بين المعرف باللام و"المعرف" بالنداء.

فمن أهم الفروق أن التعريف بالنداء هو تعريف إشاري إذ يقول صاحب الكتاب عن المنادى: "وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو (هذا) وما أشبه ذلك"³. والتعريف الإشاري هو تعريف حاجته إلى المقام الخارجي أكثر من غيره. أما التعريف باللام فإنه تعريف حاجته إلى المقام الخارجي قليلة وإنما "مرجعه" الحقيقي أو الأصلي هو السياق بحكم أنه يقوم على مفهوم "العهد" بين الباث والمتلقي لا على مقام الحضور.

ج - التنوين / الجر

يرتبط التنوين بالجر ليكونا معاً علامة على التمكّن في الاسم أو على مايسميه النحاة بالانصراف. ذلك أن الاسم المتمكن غير الأمكن أو غير المنصرف هو الاسم الذي منع التنوين والجر كليهما. فالتنوين والجر إنما هما علامتان لعلّ الأسماء جميعاً بل على

¹ الكتاب 197/2
² نفسه.
³ الكتاب 197/2

المتمكن الأمكن منها أي تلك التي تكون أرسخ قدما في الاسمية من غيرها كما يقول ابن يعيش¹.

وبذلك يتأكد أن الاسم المقصود في الخصائص النحوية إنما هو الاسم المتمكن الأمكن لأنه هو أصل الأسماء من حيث الإعراب.

وإذا كان النحاة يقرنون في الأصل بين الجر والتنوين لإثبات التمکن فإن بعضهم يناقش المسألة نقاشا محكما بفكرة الأصل في الظواهر النحوية والفرع فيها ليرى أن علامة التمکن الأصلية هي التنوين وليس الجر إذ هو علامة لتعام الاسم.

يقول ابن يعيش عارضا الخلاف: "و"اختلفوا في منع الاسم الجر والتنوين دفعة واحدة وليس أحدهما تابعا للآخر إذ كان الفعل لا يدخله جر ولا تنوين"².

ويعيل ابن يعيش إلى الرأي المقابل معتبرا أن القول السابق "قول بظاهر الحال"³ والتحقيق عنده أن الأصل المانع للجر إنما هو التنوين لأن الجر بما هو نظير للجزم في الأفعال وبما أن الجزم لم يمنع الفعل من الانصراف فإن الجر لا يمنع بدوره الاسم من الإجراء نفسه⁴.

وحذف الجر هو عنده مسبب بحذف التنوين بحكم أن "التنوين خاصة للاسم والجر خاصة له أيضا فتتبع الخاصة الخاصة"⁵.

فالتنوين، بناء على هذا القول هو المقصود بالحذف، وليس الجر بمقصود وإنما منع" لكونه صاحبا للتنوين"⁶ على حد عبارة الجرجاني ومعنى "الصحية" أنهما تشاركا في الاختصاص بالاسم فإن غاب التنوين والاسم متمكن لافرعية فيه، عاقبته الإضافة. وإن غاب وفي الاسم شبه بالفعل غابا معا. ولو بقي الجر في الاسم لما كان دوره التعويض بل لكان دليلا على بناء الاسم. وكان في قول القائل افتراضا: (مررت بأحمد) مثلا شبيها بالكسر في (أمس) و(جيب) وذلك تخليط للعلامات بما لا ترتضيه اللغة.

1 ش.م. 57/1.

2 ش.م. 59/1.

3 ش.م. 58/1.

4 نفسه.

5 ش.م. 58/1.

6 المقصد 114/1.

إن العلاقة بين الجر والتنوين هي علاقة تلازمية غير اقصائية أو تخارجية. فحضورهما في الاسم المتمكن الأمكن يكون مشتركا وغيابهما عنه يكون كذلك بقطع النظر عن أسباب الحضور والغياب.

إلا أن كثيرا مما يقوله النحاة في العلاقة بين التنوين والجر يكون مبهما بقطع النظر عما يقال في العلاقة بين التنوين والإضافة.

د - التنوين / الإضافة

يتعلق التنوين مع الإضافة تعلق استبدال، وهو يشبه من هذه الناحية، التعلق بين النداء والتعريف. ولقد أشار صاحب الكتاب إليه فقال: "إن المجرور (يقصد المضاف إليه) بدل من التنوين". وقال في مثال (هذا ضاربٌ زيدًا غدا): "وأعلم أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين ولا يغير من المعنى شيئا وينجز المفعول لكف التنوين من الاسم فصار عمله فيه الجر ودخل الاسم معاقبا للتنوين فجرى مجرى (غلامٌ عبد الله) في اللفظ"¹.

وعلاقة التعاقب أو الاستبدال بين التنوين والإضافة في الاسم مرتبطة بتمام معناه. فإذا كان التنوين علامة أصلية لتمامه فإن الإضافة علامة فرعية للتمام نفسه فالمضاف إليه يتنزل من الاسم المحتاج في تمامه إلى غيره منزلة التنوين. وفي ذلك يقول ابن يعيش: "أعلم أن إضافة الاسم إلى الاسم إيصاله إليه من غير فصل وجعل الثاني من تمام الأول يتنزل منه منزلة التنوين"².

وليست تفهم علاقة التنوين بالإضافة هنا بمعزل عن علاقة التنوين بالتعريف لأن الإضافة التي تكسب الاسم تعريفا أو تخصيصا هي عوض تركيبية من حرف التعريف وحرف التعريف لا يكون مع التنوين.

يقول الإستراباذي، جامعا بين هذا المعنى، ومعنى التمام المذكور سابقا: "وإنما حذف التنوين أو النون لأنها دليل تمام ما هي فيه (...). فلما أرادوا أن يمزجوا الكلمتين مزجا تكتسب به الأولى من الثانية التعريف والتخصيص حذفوا من الأولى علامة تمام الكلمة"³.

1 الكتاب 165/1 - 166.

2 ش.م. 198/2.

3 ش.ك. 273/1.

إلا أن النحاة قد ميزوا بين حالتين من معاقبة التنوين للإضافة : حالة أولى يكون التنوين غائبا غير مقدر وهي حالة الإضافة المعنوية. وحالة ثانية يكون التنوين فيها غائبا لفظا مقدرًا في المعنى أو "منويا" فتكون الإضافة كلا إضافة¹.

هـ- الجر / الإضافة

العلاقة بين الجر والإضافة هي علاقة اقتضاء. ومعنى ذلك أن القاعدة تقتضي للإضافة الجر، إذ "لا يكون الاسم مجرورا إلا بالإضافة وهي المقتضية للجر"² أي أن الإضافة معنى والجر حكمها.

والإضافة لاتكون حقيقية في الاسم إلا أن يكون ثم حرف إضافة مقدر يوصل معنى ما قبله إلى ما بعده وهذه الإضافة هي التي تغيد التعريف والتخصيص. ف(غلامُ زيدٍ) و(خاتمُ فضةٍ) عاملهما حرف الجر المقدر، فكأنك قلت (غلامُ لزيدٍ) و(خاتمُ من فضةٍ). إلا أن معنى (غلامُ لزيدٍ) واحد من الغلمان غير معين ومعنى (غلامُ زيدٍ) واحد منهم معين" إذا كان له مجموعة أو "ذلك الغلام المعلوم لزيد إن لم يكن له إلا واحد"³.

ولعل لهذا التعالق بين الجر والإضافة أطلق على حروف الجر اسم حروف الإضافة وسمى سببويه وغيره من القدامى الجر إضافة والمجرور مضافا إليه على وجه الاستبدال.

و- التعريف / الإضافة

بين التعريف والإضافة تعالق بالتخارج. فالمضاف لا تدخله اللام، لأنه بإضافته إلى غيره يكون في حكم المعرفة. ولذلك قال النحاة إن من شرط الإضافة الحقيقية تجريد المضاف من التعريف إذا كان قابلا للتجريد أو منعه إذا لم يكن قابلا لذلك كالمضمرات والمبهمات التي يتعذر تنكيرها.

ففي ذي اللام تحذف الأداة عند الإضافة إلا في حالة وحيدة يكون فيها المضاف صفة مشبهة أو (اسم فاعل) قائمة مقام الفعل كقولهم "هذا الحسن الوجه" وفي هذه الحالة لاتكون اللام معرفة بل التعريف يُستقى من الإضافة. يقول سببويه: "واعلم أنه ليس في العربية مضاف يدخل عليه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب وذلك قولك

¹ ش.ك. 278/1.

² المفصل، ش.م. 117/1.

³ ش.ك. 274/1.

(هذا الحسنُ الوجهُ) ادخلوا عليه الألف واللام على (حسن الوجه) لأنه مضاف إلى معرفة لايكون بها معرفة أبدا فاحتاج إلى ذلك حيث منع ما يكون في مثله البتة ولايجاوز به معنى التنوين"¹.

وفي المعرف بالعلمية يُنكر العلم في بعض حالات الإضافة كما في قول الشاعر :

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضِ مَاضِي الشُّفْرَتَيْنِ يَمَانٍ².

وقد يقيس الإسترابادي الإضافة مع العلمية على الإضافة مع ذي اللام، مثلما في قول سببويه أعلاه، لأنه "لامنع من اجتماع التعريفين إذا اختلفا" وذلك لايتعارض مع ما لأجله يتجرد الاسم عن التعريف. إذ "يجرد المضاف في الأغلب من التعريف لأن الأهم من الإضافة إلى المعرف تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة فيكون تحصيلًا للحاصل"³.

ز - الإسناد إليه / التعريف

من خواص الاسم أن يكون مسندا إليه ولا يكون ذلك في فعل ولا في حرف ولم يقتصر الإسناد اليه على الاسم إلا لضرورة لا يوفرها غيره وهو أن يكون المخبر عنه معرفة، والتعريف مقولة خاصة بالاسم.

ولقد اعتبر النحاة الأفعال نكرات فكانت لا تصلح بذلك لأن تكون مسندا إليه وأما الحرف فإنه لا يصح أن يكون مسندا ولا مسندا إليه فهو مبهم بنفسه. والإسناد، بما هو إخبار، مبني على الإفادة ولذلك "اختلف الإسناد إليه بالاسم وحده"⁴.

فالعلاقة بين الإسناد إليه والتعريف هي علاقة اقتضاء فكل معرفة قابل للإسناد إليه وكل نكرة يكون هو المسند إليه في الأصل⁵.

ويشير ابن يعيش إلى هذا التعالق في حديثه عن التعريف فيقول: "وإنما كان

التعريف مختصا بالاسم يحدث عنه والمحدث عنه لا يكون إلا معرفة والفعل خبر وقد ذكرنا حقيقة الخبر أن يكون نكرة"⁶.

¹ الكتاب 199/1-200.

² ش.ك. 274/1.

³ نفسه.

⁴ ش.م. 24/1.

⁵ يشذ عن القاعدة أن يكون المسند والمسند إليه كلاهما إما معرفة أو نكرة.

⁶ ش.م. 25/1.

وبهذا التعالق بين الإسناد إليه والتعريف يتعالق زوج آخر هو بمثابة المقابل السليبي لهذا الزوج وهو زوج (الإسناد /التنكير) أي أن التنكير يقابل التعريف من خلال دوره في الإسناد فهو تقابل وظيفي وليس تقابلا معجميا مفردا. فالتقابل إذا بين التنكير والتعريف بما هما علامتان على الاسم ينبغي أن يكون داخل زوج منظم. وانطلاقا من التعالقات الزوجية السابقة نتبين كيف أن الاسم يتعرف اعتمادا على المقولات التالية:

- زوج التعريف / التنوين : ◀ ارتباط مقولة التعيين بالإعراب .
 - زوج التعريف / النداء : ◀ ارتباط مقولة التعيين بوجه من العمل اللغوي.
 - زوج التنوين / الجر : ◀ مقولة الإعراب (التمكن فيه)
 - زوج التنوين / الإضافة ◀ مقولة التمام (الإفرادي / التركيبي)
 - زوج الجر / الإضافة ◀ مقولة الإعراب (الاقتضاء)
 - زوج التعريف / الإضافة ◀ مقولة التعيين (الإفرادي / التركيبي)
 - زوج التعريف / الإسناد إليه ◀ مقولة الإخبار.
- وما يستنتج من هذا التوزيع أن هناك سمات تعريفية ثلاثا تسيطر على هذه العلامات وهي التعيين والإعراب وبشكل أقل الإسناد. فالتعيين راجع إلى دور الاسم الأساسي وهو وسم الأشياء ولذلك قال الكوفيون إن "الاسم وسم على المسمى وعلامة له يعرف به"¹. وقال ثعلب: "إن الاسم سمة توضع على الشيء يعرف بها"². ولقد ارتكز بعض النحويين على هذه السمة وعرفوا الاسم اعتمادا عليها فقالوا "الاسم ما دل على مسمى"³ وهو تعريف بيينا نقصه في القسم السابق من هذا الباب.

ولقد تلافى النحاة هذا النقص أو التعميم من خلال ربطهم تحقق التعيين بالإعراب أو بالتركيب (النداء، الإضافة، الإسناد). وبهذا يتضح أن التعيين النحوي لا يمكن فهمه خارج الإعراب والتركيب.

أما المقولة الثانية المهيمنة على تعريف الاسم تعريفا علاميا فهي الإعراب وبها يتميز الاسم عن الفعل والحرف. واعتمادا على هذه المقولة عرف الزجاجي الاسم بأنه "ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيز الفاعل والمفعول به"¹ وهو تعريف، وإن كان يستند إلى الإعراب فإنه يعتمد كذلك على الإسناد. وفصلنا بين الإعراب والإسناد هو فصل منهجي فالركنان مرتبطان عند التعريف بالاسم.

أما الإسناد إليه فلئن كان أقل العلامات دخولا في تعالق مع غيره من العلامات فإن له من الأهمية ما للعلامتين السابقتين لأنه يوظف توظيفا مزدوجا عند اقتراحه بمقولة التعيين في التمييز بين الاسم النكرة المخبر به والاسم المعرفة المخبر عنه (فالاسم يمكن أن يكون مسندا ومسندا إليه) وبين الفعل الذي بحكم كونه نكرة أصلا لا يكون إلا مسندا. والحق أن النحاة لم يصرحوا بوجود تعالق ارتباطي بين التعيين والإسناد بل نجد ذلك أكثر تفصيلا لدى البلاغيين الذين توسعوا في دراسة "أحوال الإسناد".

فالسكاكي يذكر أن المسند إليه يؤتى به معرفا لأن "الخبر عام بالنسبة إلى كل مسند إليه والمراد تخصيصه بمعين كقولك: (زيد جاء) و(عمرو ذهب) و(خالد في الدار)"². ويتحدث الخطيب القزويني عن العلاقة بين تعريف المسند إليه والفائدة الإخبارية التي يقدمها فيقول: "وأما تعريفه فلتكون الفائدة أتم لأن احتمال تحقق الحكم متى كان أبعد كانت الفائدة في الإعلام به أقوى ومتى كان أقرب كان أضعف وبعده بحسب تخصيص المسند إليه. والمسند كلما ازداد تخصيصا ازداد الحكم بعدا وكلما ازداد عموما ازداد الحكم قريبا... والتخصيص كماله بالتعريف"³.

وبذلك يصل هذا البلاغي إلى فائدة لها علاقة بالإسناد والتعيين ولها موقعها فيما سماه ب"أصل الخطاب فيرى أن أصل الخطاب أن يكون لمعين"⁴.

¹ الانصاف في مسائل الخلاف 6/1.

² نفسه.

³ الايضاح في علل النحو 50.

¹ الايضاح 48.

² نقلا عن، الايضاح في علوم البلاغة 40.

³ الايضاح في علوم البلاغة 40.

⁴ الايضاح في علوم البلاغة، 41.

وبناء على ذلك فإن الأسماء "أصل الخطاب" بحكم أنها هي التي تمثل أساس التعيين وفيه تجد المقولة توزعها الحقيقي. وهذه النتيجة توصل إليها النحاة حين قدموا الاسم على الفعل والحرف لما له من الخصائص وقد ركزوا على الإسناد والإعراب خاصة.

2-1-2 - ملامحة الفعل

لقد ركزنا عند عرض علامات الاسم على التعالق الثنائي بينها للكشف عن خصائصه. إلا أننا سندرس في هذا القسم علامات الفعل في شكل تعالق ثنائي لاستخراج التقابل بينها وبين علامات الاسم ومالها من دور في تحديد القسم الثاني من الكلام. ويعني ذلك أن التقابل بين العلامات كان في الجزء السابق تقابلاً داخلياً وسيكون هنا تقابلاً خارجياً. وفائدة هذا التنوع في إبراز دور العلامة في صنع تقابل داخلي أو خارجي.

وسندقم هذا العمل بعرض لعلامات الفعل التي اتفق حولها النحاة. فهم قد أكدوا في عرضهم لعلاماته على ما أسماه ابن الخشاب بـ"العلامات اللفظية"¹ وهي جملة من العلامات التي تختص بالفعل وتدخل عليه إما بالاستباق وإما بالإلحاق.

فالسوابق هي حروف: قد، والسين، وسوف، فضلاً عن الجوازم.

أما الواحق، فقد اعتبرها صاحب الألفية وشراحها العلامات الحقيقية وهي أربع:

• تاء الفاعل متكلماً كـ(قمت) وتاء الفاعل مخاطباً كـ(تباركت).

• تاء التانيث الساكنة كـ(قامت - قعدت).

• ياء المخاطبة كـ(قومي).

• نون التوكيد الشديدة أو الخفيفة كـ(لَيْسَجَنْهُ وَلِيَكُونَنَّ...).

وقد جمع ابن مالك هذه العلامات في قوله:

بِئَاءِ فَعَلْتِ وَأَتَتْ وَيَا إِفْتِي وَنُونِ أَقْبَلْنَ فِعْلٌ يَنْجَلِي²

وقال صاحب أوضح المسالك: "ينجلي الفعل بأربع علامات"³ وقال ابن الناظم: "فتى حسن في الكلمة شيء من هذه العلامات المذكورة علم أنها فعل"⁴.

¹ المرجل، 15.

² ابن مالك - الألفية، ص 9.

³ أوضح المسالك 24/1.

⁴ شرح الألفية 26/1.

والعلامات المذكورة ضربان حرفية واسمية. الحرفية تتصل بالفعل (أو الحدث) لتحور معناه الأصلي بالنفي أو بالتوكيد أو بالتقريب أو بتخليصه من زمن إلى آخر وقد تكون علامة مزدوجة إعرابية - دلالية كما في الجوازم. أما الاسمية فإنها ترتبط بالإسناد أو ما يصطلح عليه النحاة بـ"البناء" بناء الفعل للفاعل في علامات سياقية وتركيبية.

وإضافة إلى هذه العلامات فإن أهم خاصة معنوية للفعل "أن يكون أبداً مسنداً إلى غيره ولا يسند غيره إليه"¹.

ورغم ما لهذه الخاصة من إطلاق تعبر عنه عبارة "أبداً" تعبيراً واضحاً فإن ابن الخشاب ينبه إلى أن هذا وصف للفعل لا يمكن أن يكون حداً. وهو ينفذ بذلك غيره من النحاة كالفارسي والجرجاني.

يجاري الجرجاني أبا علي في اعتبار الإسناد أهم حقيقة تميز الفعل عن غيره إذ يرى أن للفعل حيزاً واحداً "لا يكون مسنداً إلى غيره البتة فلا يوجد كلام من فعلين"² وهذا - في رأيه - حدٌ لأنه مطرد منعكس³ وسوف نعود إلى هذا التعريف لنبين تقاطعه مع بعض الأسماء وبالتالي إطراده وعدم انعكاسه.

تلك إذن أهم خصائص الأفعال "اللفظية" و"المعنوية" وسنعود إلى عرضها في ضوء مقابلة النحاة لها مع خصائص الأسماء وهي مقابلة وإن كانت تكشف عن ماهية الفعل الحقيقية من خلال تمييزه عن صئويته، فإنها تبين كذلك كيف أن العلامة لاكتسب قيمتها إلا بمناظرتها مع غيرها.

2-1-2-1 - التعالق بين علامات الأفعال وعلامات الأسماء

كان النحاة كثيراً ما ينبهون إلى أن خصائص الأفعال اللفظية توازي خصائص الأسماء: ف (قد) و(السين) و(سوف) تشبه عندهم (الألف) و(اللام) في الاسم "إذ هي في الأفعال بمنزلة الألف واللام في الأسماء"⁴.

وحروف الجزم لها ما يناظرها في الأسماء وهي حروف الجر وإلى ذلك يشير ابن الخشاب بقوله: "وحروف الجزم في الأفعال نظيرتها حروف الجر في الأسماء"⁵.

¹ المرجل 20 - 21.

² المقصد 82/1.

³ المقصد 78/1.

⁴ ش.م. 3/7.

⁵ المرجل 20.